

والأفضل أخرج زكاة كل ما له في نجره بلده ويجوز نقلها إلى بلد
 حاشا في قصر من بلاد المال لأنه في حكم بلده ولا يجوز نقلها
 مطلقا إلا في قصر فيه الصلاة لقوله عليه السلام لعازل ما بعته
 لليمن أعلم إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد
 على فقرائهم بخلاف نذر وعتارة ووصية مطلقه فان نقل إلى
 نفلها مائة قصير أجزأت لأنه دفع كقول السيد في من
 يحرمه ويأثم الماء يكون المأثر في بلد أو مكان لا نفل فيه
 فيقرتها في أقرب البلاد إليه لأنهم أولى وعليه فوتره نقل في
 دفع كقول غيره فان كان المالك في بلد وماله في بلد آخر أخرج
 زكاة المال في بلده أي بلده المالك كل أهوله أو أكثره دون
 ما نص عن ذلك لأن بلاطه إنما تتعلق به غالبا بخير من
 الوجوب أو ما قاربه وأخرج فطرته في بلده وفيه وإن
 لم يكن له به مال لأن المطر إنما يتعلق بالبلد كما تقدم
 ويجوز على الأمام لظاهر كالتسمية بالزكاة والتأثر لفضل عليه
 السلام ونقل الحنفية في غيرهم بلده ويجوز تجمل الزكاة في
 محلين فأما الماروي أبو عبيد في الأموال بأشهره عن علي
 والأفضل أخرج زكاة كل ما له في نجره بلده ولا يجوز نقلها إلى
 ما قصر فيه الصلاة فان فعل أجزأت الماء يكون في بلد لا
 في غيره فيقرتها في أقرب البلاد إليه فان كان في بلد وماله
 في بلد آخر أخرج زكاة بلده نظر بلده في نجره في بلد وماله في بلد
 (ولا يستحب)

تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
 بلده ويجوز نقلها إلى بلد حاشا في قصر من بلاد المال لأنه في حكم بلده ولا يجوز نقلها مطلقا إلا في قصر فيه الصلاة لقوله عليه السلام لعازل ما بعته لليمن أعلم إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم بخلاف نذر وعتارة ووصية مطلقه فان نقل إلى نفلها مائة قصير أجزأت لأنه دفع كقول السيد في من يحرمه ويأثم الماء يكون المأثر في بلد أو مكان لا نفل فيه فيقرتها في أقرب البلاد إليه لأنهم أولى وعليه فوتره نقل في دفع كقول غيره فان كان المالك في بلد وماله في بلد آخر أخرج زكاة المال في بلده أي بلده المالك كل أهوله أو أكثره دون ما نص عن ذلك لأن بلاطه إنما تتعلق به غالبا بخير من الوجوب أو ما قاربه وأخرج فطرته في بلده وفيه وإن لم يكن له به مال لأن المطر إنما يتعلق بالبلد كما تقدم ويجوز على الأمام لظاهر كالتسمية بالزكاة والتأثر لفضل عليه السلام ونقل الحنفية في غيرهم بلده ويجوز تجمل الزكاة في محلين فأما الماروي أبو عبيد في الأموال بأشهره عن علي والأفضل أخرج زكاة كل ما له في نجره بلده ولا يجوز نقلها إلى ما قصر فيه الصلاة فان فعل أجزأت الماء يكون في بلد لا في غيره فيقرتها في أقرب البلاد إليه فان كان في بلد وماله في بلد آخر أخرج زكاة بلده نظر بلده في نجره في بلد وماله في بلد (ولا يستحب)

إنه يستحب على التيمم كما يجب من العسك صدقة سنين و
 بعضه رواية مسلم في عيلى ومثلها وإنما يجوز تجملها
 إذا كمل النصف إلا في استغديه وإذا لم تجملها لم يفت
 قد رما بجملها في حج وأجزأه لأنه كالمجمل كما موجود في مكة فلو
 تجمل عن مائة مائة شاة من فتحت عند الحول تحلة لغيره
 ثالثة فان حات قابض مجلبة أو استغنى قبل الحول لغيره
 لأن دفعها إلى غيره علم غناه فافتقر اعتبار الرجال الدفع
 ولا يستحب تجمل الزكاة ولين خذ كما عني منه زيادة إن
 يعتد بها من قبله قال الموقوفات نوى السجبل

باب أهل الزكاة

وهي ما نية أصناف لا يجوز تصرفها في غيرهم بناء على
 والقنطرة والبنوق والفقير الموقر وروى المصنف
 من جهة المجرى قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين
 أحدهم الفقراء وهم أشد حاجة للمساكين لأنه أشد حاجة بلدهم
 وإنما يبدأ بالفقير فالأغنياء من لا يجدون شيئا من الكفاية إن
 يجرونه بعض الكفاية أي دون نصفه فان تفرق قادر على
 الكسب لعله لا للمساكين وتقدر جميع أعطى والثاني المسكين
 الذي يجرونه أكثرها أي أكثر الكفاية أو نصفها فيتم الاستغناء
 ولا يستحب **باب أهل الزكاة** مما يليه الفقراء وهم من
 لا يجدون شيئا أو جزء من الكفاية كالمسكين المجرونه أو

تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم بلده ويجوز نقلها إلى بلد حاشا في قصر من بلاد المال لأنه في حكم بلده ولا يجوز نقلها مطلقا إلا في قصر فيه الصلاة لقوله عليه السلام لعازل ما بعته لليمن أعلم إن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم بخلاف نذر وعتارة ووصية مطلقه فان نقل إلى نفلها مائة قصير أجزأت لأنه دفع كقول السيد في من يحرمه ويأثم الماء يكون المأثر في بلد أو مكان لا نفل فيه فيقرتها في أقرب البلاد إليه لأنهم أولى وعليه فوتره نقل في دفع كقول غيره فان كان المالك في بلد وماله في بلد آخر أخرج زكاة المال في بلده أي بلده المالك كل أهوله أو أكثره دون ما نص عن ذلك لأن بلاطه إنما تتعلق به غالبا بخير من الوجوب أو ما قاربه وأخرج فطرته في بلده وفيه وإن لم يكن له به مال لأن المطر إنما يتعلق بالبلد كما تقدم ويجوز على الأمام لظاهر كالتسمية بالزكاة والتأثر لفضل عليه السلام ونقل الحنفية في غيرهم بلده ويجوز تجمل الزكاة في محلين فأما الماروي أبو عبيد في الأموال بأشهره عن علي والأفضل أخرج زكاة كل ما له في نجره بلده ولا يجوز نقلها إلى ما قصر فيه الصلاة فان فعل أجزأت الماء يكون في بلد لا في غيره فيقرتها في أقرب البلاد إليه فان كان في بلد وماله في بلد آخر أخرج زكاة بلده نظر بلده في نجره في بلد وماله في بلد (ولا يستحب)